الراية
الأربعاء 18 جمادى الأولى 1435 هـ - 19 مارس 2014 م - العدد (11638)

كان سيكشف حقائق فض اعتصامي رابعة والنهضة

مصر: الأمن يمنع مؤتمرًا لتحالف الشرعية

القاهرة - وكالات : قال التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب المؤيد للرئيس المصري السابق محمد مرسي إن قوات الأمن المصرية اقتحمت مقر حزب الاستقلال الذي كان سيعقد فيه مؤتمر صحفي للتحالف أمس. وأضاف التحالف في صفحته الرسمية على فيسبوك «إلغاء المؤتمر الصحفي للتحالف ... بعد اقتحام قوات الأمن لمقر حزب الاستقلال -مقر انعقاد المؤتمر- ومنع دخول الصحفيين والمشاركين في المؤتمر». وكان التحالف دعا لمؤتمر صحفي أمس للرد على تقرير أصدره المجلس القومي لحقوق الإنسان بشأن فض اعتصامين لمؤيدي مرسي بالقوة في أغسطس. وقال شهود من رويترز إن سيارات شرطة أحاطت بالمنطقة. وقالت بوابة حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية للإخوان على الانترنت إنه لم يقبض على أحد من قيادات التحالف لأن المداهمة تمت قبل وصولهم إلى المؤتمر. وأضافت إن قوات الأمن ألقت القبض على بعض العاملين بحزب الاستقلال وعدد من الصحفيين الذين كانوا وصلوا لتغطية المؤتمر وتم الإفراج عن الصحفيين عقب ذلك بوقت قصير. وقال مسؤول بوزارة الداخلية إن السلطات ليس لديها تعليق فوري على الواقعة. وقال مصدر أمني إن شخصين احتجزا لفترة قصيرة للاشتباه في انتمائهما لجماعة الإخوان المحظورة. وبعد عزل مرسي قامت سلطات الانقلاب بحملة دامية تسببت بمقتل 1500 شخص أغلبهم من مؤيدي مرسي وبينهم مئات من قوات الأمن قتلوا في تفجيرات وهجمات مسلحة نفذها متشددون في سيناء وامتد نطاقها إلى القاهرة ومدن أخرى. وأعلنت الحكومة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية لكن الجماعة تقول إنها ملتزمة بالسلمية أمام الانقلاب عسكري. وكانت لجنة تابعة للمجلس القومي لحقوق الإنسان ألقت باللوم إلى حد كبير على المحتجين المؤيدين لمرسي في مقتل المئات من الأشخاص أثناء فض قوات الأمن لاعتصامين لهم في منطقتي رابعة العدوية بالقاهرة وميدان النهضة بالجيزة في أغسطس. كما أنحت ببعض اللوم على قوات الأمن قائلة إنها لم تحافظ على التناسبية في استخدام القوة عند مواجهة المحتجين المسلحين ولم تمنح المعتصمين السلميين الوقت الكافي للمغادرة قبل البدء في الفض.

وسقط معظم القتلى في اعتصام منطقة رابعة العدوية. إلى ذلك أكد القضاء الإداري في مصر، عدم اختصاصه بنظر دعوى قضائية تطالب بإلغاء قرار رئيس الجمهورية بقانون لتنظيم الاتخابات الرئاسية.

وقضت الدائرة الأولى في محكمة القضاء الإداري التابع لمجلس الدولة، في جلسة عقدها أمس برئاسة المستشار محمد قشطة، بعدم الاختصاص ولائيًّا بنظر دعوى قضائية أقامها اثنان من المحامين تطالب بإلغاء القرار الجمهوري رقم 22 لسنة 2014، بقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية، وما يترتب عليه من آثار. وطالبت الدعوى بـ «انعدام مشروعية القرار الجمهوري، وذلك لصدوره من غير ذي صفة، إذ أن مصدر القرار هو المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأنه لا يوجد بيان أو قرار أو قانوناً أو تشريعاً يجعل رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً للبلاد بدلاً من الرئيس المنتخب والصادر في شأنه قرار اللجنة العُليا للانتخابات بانتخابه رئيساً للجمهورية في أول انتخابات نزيهة».

قتلى مجازر فض اعتصامي رابعة والنهضة الدامي بمصر «أرشيفية»

النسور رفض طرد السفير الإسرائيلي وإلغاء معاهدة السلام

الأردن: البرلمان يفشل في إسقاط الحكومة

النسور مخاطبًا البرلمان قبيل التصويت

عمان - وكالات: فشل مجلس النواب الأردني، أمس، في التصويت على إسقاط الحكومة على خلفية مطالبة عدد من أعضائه إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل وطرد سفيرها من عمّان واستدعاء السفير الأردني في تل أبيب. ومنح 81 نائبًا الثقة للحكومة، فيما حجبها 25، وامتنع 20 نائبًا عن التصويت، وغاب 18.

وكان رئيس الحكومة الأردنية، عبدالله النسور، أعلن قبل التصويت أن طرد السفير الإسرائيلي في عمّان دانييل نيفو «يشكّل فرصة لتل أبيب لتحقيق مساعيها في تهويد مدينة القدس». وقال النسور في بيان تلاه، أمس، أمام البرلمان، بعد مطالبات أعضائه بطرد السفير الإسرائيلي في عمّان، دانييل نيفو، واستدعاء السفير الأردني من إسرائيل، وليد عبيدات، وإلغاء معاهدة السلام المبرمة بين البلدين عام 1994، إن الاستجابة لهذه المطالب، «تشكل فرصة لتل أبيب لتحقيق مساعيها في تهويد مدينة القدس ودفع إسرائيل لاتخاذ مواقف أحادية الأجانب في المدينة المقدسة».

وأضاف أن سحب السفير الأردني من تل أبيب أو طرد السفير الإسرائيلي من عمّان «سيؤثر على قدرة الأردن على متابعة مسار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وتتضمّن قضايا تمس المصالح الاردنية». ورأى النسور أن معاهدة السلام المبرمة بين بلاده وإسرائيل «أعادت للأردن حقوقًا وأراضي كانت إسرائيل تتعدى عليها».

ويُطالب البرلمان الأردني بشكل مستمر، الحكومة، بطرد السفير الإسرائيلي في عمان واستدعاء السفير الأردني في تل أبيب غير أن الحكومة لا تأخذ بذلك. وكان برلمانيون أردنيون طالبوا الحكومة أخيرًا بـ «اللجوء إلى الخيار العسكري للتعامل مع إسرائيل».

يذكر أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أو ما يشار إليها باسم معاهدة «وادي عربة»، هي معاهدة سلام وقعت بين البلدين على الحدود الفاصلة بين الدولتين والتي تمر بوادي عربة، وذلك في 26 أكتوبر عام 1994.

ويرأس عبدالله النسور، الحكومة الأردنية الـ 98، منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921، وهي رقم 15 منذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية عام 1999، والسادسة منذ بدء الحراك الشعبي المطالب بالإصلاحات الشاملة في يناير 2011.

وقتل القاضي في محكمة صلح عمان رائد زعيتر (38 عامًا) وهو أب لطفلين ويتحدّر من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية الأسبوع الماضي برصاص الجيش الإسرائيلي على معبر اللنبي الذي يصل بين الضفة الغربية المحتلة والأردن.

وأعربت إسرائيل عن أسفها لمقتل زعيتر، فيما حمّلت الحكومة الأردنية نظيرتها الإسرائيلية «المسؤولية الكاملة» عن هذا الأمر واصفة ما جرى بأنه «جريمة بشعة» ومطالبة بتحقيق مشترك في الحادث وهو ما قبلته الدولة العبرية .

بأحكام بين سنة و10 سنوات لإدانتهم بقتل 37 معتقلاً

سجن 4 ضباط بقضية سجن أبوزعبل

أحد ضحايا مجزرة ترحيلات سجن أبو زعبل «أرشيفية»

القاهرة- رويترز: قالت مصادر قضائية إن محكمة جنح مصرية قضت أمس بسجن نائب مأمور قسم شرطة 10 سنوات مع الشغل وثلاثة ضباط آخرين سنة مع إيقاف التنفيذ في قضية مقتل 37 محتجزًا من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في سيارة ترحيلات سجن أبو زعبل في أغسطس. أصدرت الحكم محكمة جنح الخانكة برئاسة المستشار محمد عبد الله عباس والتي كانت منعقدة بمقر أكاديمية الشرطة في شمال شرق القاهرة. وهو الأول الذي يتعلق برجال شرطة منذ عزل الجيش لمرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين في يوليو. وكان ألقي القبض على المجني عليهم في حملة دامية تلت عزل مرسي وبعد أيام قليلة من فض اعتصامين لمؤيدي الرئيس السابق بالقوة. وأضافت المصادر القضائية أن النيابة العامة كانت وجهت إلى المتهمين الأربعة من ضباط الشرطة تهمتي القتل والإصابة الخطأ بحق المجني عليهم والإهمال الجسيم. والضابط المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات مع الشغل هو المقدم عمر فاروق نائب مأمور قسم شرطة مصر الجديدة. ووقع الحادث يوم 18 أغسطس الماضي بمنطقة سجون أبو زعبل بمحافظة القليوبية المتاخمة للقاهرة من الشمال أثناء ترحيل 45 محتجزا من قسم شرطة مصر الجديدة. ونجا ثمانية محتجزين من الحادث. وقالت وزارة الداخلية وقت الحادث إن المعتقلين حاولوا الهرب من سيارة الترحيلات واحتجزوا أحد الضباط رهينة وأنهم توفوا بسبب الاختناق عقب استخدام الغاز المسيل للدموع للسيطرة عليهم.

وقال ناجون من الحادث إنه تم إيقافهم سبع ساعات داخل السيارة المكدسة أمام بوابة السجن وسقط العديد منهم مغشيا عليه جراء الزحام وارتفاع درجات الحرارة قبل أن يتنبه الضباط وتندلع مواجهات بين المحتجزين الغاضبين ورجال الشرطة.

وبعد عزل مرسي اندلع عنف سياسي قتل فيه 1500 شخص أغلبهم من مؤيديه وبينهم مئات من قوات الأمن قتلوا في تفجيرات وهجمات مسلحة نفذها متشددون في سيناء وامتد نطاقها إلى القاهرة ومدن أخرى. وشنت الحكومة حملة أمنية صارمة على جماعة الإخوان المسلمين وأعلنتها جماعة إرهابية واعتقلت الآلاف من أعضائها وأنصارها. وتقول الجماعة إنها ملتزمة بالسلمية أمام الانقلاب العسكري. وقالت مصادر قضائية إن تقريرا أعده خبير بوزارة العدل ذكر «أن صندوق حجز سيارة الترحيلات محل الواقعة لا يتسع سوى لعدد 24 وأن السيارة غير صالحة لنقل عدد 45 شخصًا جرى ترحيلهم بصندوق حجز».

الجزائر: الجيش يقتل مسؤولا بالقاعدة

الجزائر- ا ف ب: أفاد مصدر أمني الاثنين أن الجيش الجزائري قتل الأسبوع الفائت مسؤولًا في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خلال عملية في منطقة القبائل (شرق) قتل فيها أيضًا ثلاثة إسلاميين مسلحين آخرين. وقال المصدر كما نقلت عنه وكالة الأنباء الجزائرية إن هذا المسؤول اسمه شريف بوالم (40 عامًا) ويتحدّر من الجزائر وقد انضم إلى المجموعات الإسلامية المسلحة في التسعينيات. وأوضح أن بوالم «إرهابي خطير» وكان ناشطًا في مناطق ساحلية قريبة من تيزي وزو (110 كلم شرق الجزائر).

البحرين: السجن لـ 8 مدانين بحيازة أسلحة

المنامة - يو بي أي: أصدرت محكمة بحرينية، أمس، أحكامًا بالسجن تتراوح بين 5 و15 سنة بحق 8 متهمين بحيازة أسلحة ومتفجرات. وذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة (الوسط) البحرينية، أن المحكمة الجنائية الكبرى قضت بالسجن من 5 إلى 15 عامًا بحق 8 متهمين بحيازة أسلحة ومتفجرات في منطقة توبلي، وفرضت المحكمة غرامات مالية من 500 إلى 1000 دينار. واتهمت النيابة العامة المشتبه بهم بحيازة 5 رشاشات أوتوماتيكية وأكثر من 3000 طلقة، و5 كواتم صوت، بالإضافة إلى 5 مسدسات نارية من دون ترخيص.

المغرب يؤكد المضي بطريق الإصلاح

الرباط -د ب أ: أكد وزير الاتصال المغربي الناطق الرسمي باسم الحكومة محد الخلفي أن «المغرب ماض في بذل مجهودات للقيام بالإصلاحات السياسية اللازمة».

وقال الخلفي أمس خلال استضافته من قبل وكالة المغرب العربي للأنباء، إن «الحكومة ماضية في تنزيل الدستور الجديد وفي ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة والاستمرار في الإصلاح السياسي». وأشار إلى انطلاق إصلاحات في مجال الإدارة، موضحا أن اللجوء إلى نظام المسابقات في التعيين للوظائف العامة بدلا من التعيين المباشر يعد مؤشرا دالا على هذا الإصلاح. وحول إصلاح نظام المقاصة، أكد الوزير نجاح الحكومة في المرحلة الأولى من الإصلاح «حيث طال الدعم المباشر مواد المحروقات».

أدين بإثارة الفتنة ومهاجمة خادم الحرمين

السعودية: تأييد السجن 12 عامًا لصاحب قناة دينية

الرياض - د ب أ: صادقت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة في السعودية على حكم يقضي بسجن صاحب قناة فضائية دينية ومقدم أحد برامجها 12 عامًا بعد إدانته بإثارة الفتنة، ادعى بأن «الإرهاب صناعة سعودية وأن المملكة أهانت المقيمين فيها وسلبت حقوقهم». وأدين صاحب القناة أيضًا «بالافتئات على ولي الأمر (الملك) والخروج عليه عن طريق برنامجه التلفزيوني الذي كان يبث من مصر وإنتاج وتخزين وإرسال فقرات ذلك البرنامج والتي من شأنها المساس بالنظام العام عن طريق الشبكة المعلوماتية». وذكرت حيثيات الحكم «أن ما أقدم عليه المتهم من الجرائم الفوقية ذات الظرف المشدّد في الوصف الجرمي باعتبار أبعادها الخطيرة على العباد والبلاد شر عظيم يستهدف الأمن والاستقرار». وأوضحت الحيثيات التي نشرتها صحف سعودية أنه» تقرر سجن المدان مدة 12 سنة اعتبارًا من تاريخ انتهاء إيقافه على ذمة قضية المطالبات المالية التي أوقف بسببها سابقاً منها خمس سنوات بموجب المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ومنعه من السفر عشرين سنة». وأوصى القاضي في حكمه «بأن كافة من سلك مسلك المدان أو قريبًا منه في الإرجاف عبر وسائل الإعلام أن تسلك به جادته حتى تغلق منافذ الشر».